UN ECONOMIC AND SOCIAL COMMISSION
FOR WESTERN ASIA

SEP - 7 1992

LIBRARY + DOCUMENT SECTION

التوزيع : عـــام
E/ESCWA/16/3(Part I)/Add.3
٢١ حزيران/يونيو ١٩٩٢
ARABIC
الأصـل: بالانكليزيـة

الأمم المتحدة

المجلس الاقتصـادي والاجتماعي

اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي اسيا

الدورة السادسة عشرة
٣٠ آب/اغسطس - ٣ ايلول/سبتمبر ١٩٩٢
عمّـان

البند ٥(أ) من جدول الأعمال المؤقت

تقرير الأمين العام التنفيذي عن نشاطات اللجنة

التقدم المحرز في تنفيذ برنامج العمل لفترة السنتين ١٩٩٠-١٩٩١

تقرير عن
اجتماع فريق الخبراء حول استيعاب العائدين في منطقة الاسكوا
مـع التركيـز علـى الفـرص المتاحـة فـي القطـاع الصناعـي

92-0103

أولا- مقدمـــــة

استجابة لقضية العائدين الملحة، عقدت الاسكوا اجتماعاً خاصاً كخطوة تمهيدية نحو قيام الاسكـوا بالمزيد من الأنشطة المماثلة فيما يتعلق بأثر حركة اليد العاملة في البلدان المرسلة والبلدان المستقبلـــة لها.

وانعقد الاجتماع الخاص في مقر الاسكوا في عمان، الاردن في ١٦ و ١٧ كانون الاول/ديسمبر ١٩٩١.

وقد دعي لحضور الاجتماع خبراء من البلدان المرسلة لليد العاملة والبلدان المستقبلة لهـــا. ونظرا الى الأهمية البالغة لهذه المسألة كان الاشتراك في الاجتماع مفتوحاً للمنظمات ووكالات التمويـــل الاقليمية والدولية. وشاركت في هذا الاجتماع ست منظمات دولية هي اللجنة الاقتصادية والاجتماعيـــة لآسيا والمحيط الهادىء، ومنظمة العمل الدولية، وبرنامج الامم المتحدة الانمائي، ومنظمة الامم المتحـــدة للتنمية الصناعية، ووكالة الامم المتحدة لاغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى، والبنـك الدولي. كما شاركت فيه ست منظمات ومؤسسات تمويلية اقليمية هي المنظمة العربية للتنمية الصناعيـــة والتعدين، والصندوق العربي للانماء الاقتصادي والاجتماعي، ومنظمة العمل العربية، ومجلس الوحـــدة الاقتصادية العربية، وجامعة الدول العربية. هذا بالاضافة الى منظمات ومؤسسات وطنية أخرى مختلفة.

وارتكزت مناقشات الاجتماع على مذكرات موجزة أعدها الخبراء وعلى أوراق قصيرة قدمهـــا الخبراء الاستشاريون ودراسة قدمتها الاسكوا حول موضوع الاجتماع. وتم خلال الاجتماع توزيع ورقـــات تتضمن معلومات أساسية عن الموضوع، بما في ذلك وثائق وتقارير صادرة عن هيئات أخرى تابعة للامـــم المتحدة.

ثانيا- بروز قضية العائديـن

قبل اندلاع أزمة الخليج، كانت معظم بلدان الاسكوا المرسلة لليد العاملة تعاني أصلاً من مشاكـــل اقتصادية خطيرة تتعلق باختلال هياكلها الاقتصادية، تظهر عوارضه فيما يلي: تفاقم حالات العجز فـــي موازين المدفوعات، وارتفاع معدلات التضخم، وانخفاض قيمة العملة، وضخامة الديون الخارجية، وارتفـــاع مستويات البطالة. وعلاوة على ذلك، كانت اقتصادات هذه البلدان ترزح تحت عبء ثقيل بسبب موجـــات العمال العائدين من بلدان الخليج (نتيجة لحالة الكساد الاقتصادي السائدة هناك)، أو العائدين من العـــراق (نتيجة لانتهاء الحرب العراقية الايرانية) أو من البلدان الافريقية (في أعقاب اندلاع بعض الأحداث هناك).

وقد زادت مشكلة العائدين، التي سببتها أزمة الخليج، من تفاقم الأوضاع الاجتماعية والاقتصادية في هذه البلدان. وترتب على العودة المفاجئة وغير المنظمة للعمال المهاجرين الى بلدانهم في منطقة الاسكوا، وهم الذين بلغ مجموع عددهم وعائلاتهم مليونين تقريبا، خلق مزيد من المشكلات الاقتصادية والاجتماعية الخطيرة.

كما أحدثت أزمة الخليج ومغادرة اعداد ضخمة من العمال المغتربين المهرة بصورة مفاجئة من بلدان مجلس التعاون لدول الخليج العربية مشاكل اجتماعية واقتصادية في البلدان المستقبلة لليد العاملة في منطقة الاسكوا. وسيتم تناول هذا الجانب من القضية بشكل مستقل في المستقبل.

وفي اطار التنمية الاقتصادية المتكاملة، بما في ذلك خلق المزيد من فرص العمل، خصت بلدان الاسكوا بالاهتمام المسائل التي تتعلق بالعائدين بسبب الطابع المفاجىء لتدفق العائدين وحجمه والظروف الخاصة لهؤلاء العائدين. وكان على الحكومات ومؤسسات القطاع الخاص المذكورة فيما تقدم أن تتخذ تدابير عاجلة في هذا الصدد. وبالاضافة الى ذلك، كانت هناك حاجة كبيرة لدعم دولي فوري (مالي وفني)، اذ ان معظم البلدان، ان لم تكن جميعها، لم يكن بوسعها ان تعالج بمفردها شتى الاحتياجات العاجلة للعائدين وادماجهم في الحياة الاقتصادية والاجتماعية واستيعابهم في اقتصاداتها.

ثالثا- أهداف الاجتماع

فيما يلي الأهداف التي عقد الاجتماع من أجلها:

(أ) استعراض ومناقشة الطرق المتبعة، والجهود المبذولة أو التي ستبذل، لاستيعاب العاملين المهرة العائدين مع التركيز بشكل خاص على توفير فرص العمل في القطاع الصناعي بمنطقة الاسكوا؛

(ب) تحديد برامج للعمل ونشاطات تقوم بتنفيذها المنظمات الوطنية والاقليمية والدولية لاستيعاب العائدين مع التركيز بشكل خاص على توفير الفرص في القطاع الصناعي؛

(ج) مناقشة السبل والوسائل الكفيلة بدعم اقتصادات بلدان الاسكوا بهدف المساعدة في استيعاب العائدين.

رابعا- الاستنتاجات والتوصيات

فيما يلي استنتاجات وتوصيات عملية قدمها الاجتماع تتناول جوانب معينة من مشكلة العائدين.

ألف- الاستنتاجات

لاحظ المشاركون بقلق شديد، أثناء مناقشتهم لمختلف المسائل المتصلة بأهداف الاجتماع، الأثر بعيد المدى لمشكلة العائدين على اقتصادات البلدان المرسلة لليد العاملة، والحاجة الى بحث هذه المشكلة بجدية. واتفق جميع المشاركين على ضرورة اتخاذ تدابير عاجلة، وفي المدى القصير، على الصعيدين الاقتصادي والاجتماعي، لمساعدة العائدين على التكيف مع الظروف الجديدة بعد جلائهم فجأة من البلدان المضيفة. إلا انه برزت اختلافات في وجهات النظر حول النَّهج والآلية اللازميْن لتناول المشاكل طويلة الأجل لاستيعاب هؤلاء العائدين في اقتصادات بلدانهم الأصلية.

ورأى بعض المشاركين أن معالجة مسألة استيعاب العائدين يجب ان تكون جزءاً من مشكلة البطالة العامة في بلدهم (وهي حادة أصلاً في العديد من البلدان المرسلة لليد العاملة) وأنه ليست هناك حاجة لتمييز العائدين من المجموعة الكبيرة من العاطلين عن العمل في بلدهم. غير ان مشاركين آخرين أشاروا الى الخصائص المختلفة لنسبة كبيرة من العائدين الذين لديهم امكانيات معقولة في شكل مهارات بشرية رفيعة المستوى وكميات من المدخرات. ولذلك فإن استيعابهم في الاقتصاد المحلي هو مشكلة مختلفة تتصل عموما بتحديد فرص العمل الناجحة وتخفيف صعوبات البدء في العمل، في حين ان التحدي الذي تطرحه مشكلة البطالة الأساسية في البلد هو ايجاد فرص عمل جديدة في اقتصاد ضعيف أصلاً.

وتناولت المداولات أنجع التدابير في المساعدة على تيسير استيعاب العائدين في أوطانهم وتخفيض مستوى البطالة فيها. وأشار المشاركون الى الدور الذي يمكن ان تقوم به المشاريع الصناعية والتجارية، الصغيرة والمتوسطة؛ اذا عملت هذه المشاريع في اطار تنمية متوازنة تراعي ضرورة تعزيز جميع القطاعات الانتاجية في الاقتصاد من خلال شركات من أنواع وأحجام مختلفة.

وقد حدث اختلاف في الرأي حول مدى المراعاة التي ينبغي اعطاؤها للشركات الصغيرة والمتوسطة ضمن الجهود الجارية لاستيعاب العائدين. فقد لاحظ بعض المشاركين بقلق ان تأسيس الشركات الصغيرة والمتوسطة في اطار اقتصاد يكتنفه الركود قد يؤدي الى تأثيرات معاكسة والى الفشل السريع لنسبة كبيرة من الشركات الصغيرة والمتوسطة الجديدة في البلدان المستقبلة لليد العاملة.

وبعد استعراض الصعوبات التي تواجه معظم حكومات بلدان العائدين (التي تعاني أصلاً من اقتصادات ضعيفة وارتفاع في مستوى البطالة) أكد المشاركون على أهمية التعاون الاقليمي والدولي لمساعدة هذه البلدان على مواجهة عودة المغتربين الفجائية والواسعة النطاق.

وناشد الاجتماع مختلف المنظمات الاقليمية والدولية البدء في توفير المساعدة لعملية استيعاب العائدين، التي يمكن ان تشمل ما يلي:

(f) وضع تدابير لتعزيز تنمية الاقتصادات الوطنية؛

(ب) انشاء مكاتب خاصة لخدمات الارشاد وتقديم المعلومات اللازمة لبدء المشاريع؛

(ج) توفير دورات للتدريب واعادة التوجيه بالنسبة للمهارات الهامة المتصلة بالصناعة وادارة الاعمال، وأنشطة تنظيم المشاريع والتسويق على سبيل المثال.

ولدى مناقشة المتطلبات الأساسية للنجاح في تأسيس أي مشروع تجاري، أشار المشاركون في الاجتماع الى ان الافتقار الى المعلومات قد منع العائدين من التكيف من جديد في بلدانهم لا سيما وان العديد منهم ظلوا في الخارج لفترات طويلة جداً. وكان بعضهم من أبناء الجيل الثاني من المقيمين في البلدان المضيفة ولا يعرفون عن أوطانهم سوى الشيء القليل نظراً الى أنهم لم يكونوا يزورونها الا من حين الى حين أو أثناء الاجازات. وأي افتقار الى المعلومات يعرقل أي مشروع جديد حتى لو كان مالك المشروع أو مديره من المواطنين الأصليين في البلد.

وأكد الاجتماع على أنه وان كان توفير المعلومات قد يكون من واجبات الحكومة والهيئات العامة المتخصصة، فإن القطاع الخاص يمكن ان يقوم بدور هام من خلال انشاء مكاتب معلومات ومكاتب استشارية صغيرة على أساس تجاري.

ولكي يتم البدء في أية مشاريع صناعية وتجارية لا بد من توفر معلومات في المجالات التالية:

(f) الأسواق المحلية وأسواق التصدير (احصاءات)؛
(ب) القوانين والنظم الصادرة في هذا الشأن؛
(ج) اجراءات البدء في المشاريع، بما فيها الخطوات المحددة الواجب اتباعها؛
(د) هيكل اليد العاملة وفرص العمل؛
(هـ) الصناعة (احصاءات)؛
(و) الخامات والصناعات المغذية؛
(ز) الاتفاقات التجارية الثنائية والمتعددة الاطراف مع البلدان المجاورة أو غيرها؛
(ح) حوافز وقواعد للاستيراد والتصدير؛
(ط) البيئة والعادات والنظم التجارية المحلية.

واستعرض المشاركون العديد من الاقتراحات المتعلقة باستيعاب العائدين وتعزيز النشاط الاقتصادي العام في أوطانهم وقدموا التوصيات العملية التالية.

باء - التوصيات

١- التوصيات الموجهة الى العائدين والى القطاع الخاص

أشار المشاركون في الاجتماع الى ان العمل الخاص قد يكون أفضل فرصة لاستيعاب العائدين في اقتصادات بلادهم، ولاسيما اولئك الذين يملكون مهارات فنية وموارد مالية. وقد قدم المشاركون بشأنهم التوصيات التالية:

(أ) ان يبحث العائدون عن فرص العمل التي تتفق مع مهاراتهم ومعارفهم. وقد تكون الاعمال التجارية، شديدة الاعتماد على المعرفة الانسانية، أفضل فرص النجاح، خصوصاً الأعمال التي تقوم على المنتجات والخدمات ذات القيمة المضافة العالية، مثل الخدمات الاستشارية، والخدمات الاعلامية، والمنتجات المصنّعة حسب الطلب، وما الى ذلك.

(ب) قد يكون تحسين أداء المنشآت القائمة أكثر فائدة من انشاء منشآت جديدة وخاصة بالنسبة لمن لديهم مهارات ادارية عالية. ولهذا الغرض اقترحت التدابير التالية:

'١' تحسين مراقبة النوعية؛
'٢' تحسين الانتاجية والأداء؛
'٣' بذل جهود جادّة في مجال التسويق؛
'٤' دراسة أية ابتكارات تنطوي على زيادة القيمة المضافة؛
'٥' تحسين تصميم المنتجات لتفي بمتطلبات أية أسواق تفتح أمامها.

(ج) وفيما يتعلق بالفرص المحتملة للعائدين الذين لديهم مهارات عالية في مجال التسويق و/أو الادارة، أشار المشاركون في الاجتماع الى العدد المتزايد من الشركات الصغيرة التي تستهدف الربح وتلك الحاضنة للمشاريع التجارية في مرحلة التأسيس. وهذه شركات او منشآت خاصة تؤسس لتزويد المشاريع التجارية الصغيرة الجديدة بالتسهيلات وخدمات الارشاد والدعم اللازمة بشكل مشترك لخفض التكاليف الثابتة وتخفيف المصاعب التي تواجه المشروع في المراحل الأولى. ومن الخدمات التي يمكن ان توفرها هذه الشركات الحاضنة ما يلي:

'١' المرونة في استخدام حيز العمل؛
'٢' مرافق وخدمات الاتصالات؛
'٣' دعم الأعمال السكرتاريّة والدعم الاداري؛
'٤' المساعدة و/أو المشورة في المجالات المحاسبية والقانونية والتسويقية والفنية؛
'٥' الترتيبات المالية.

ان توفير تلك الخدمات على أساس تقاسم التكاليف فيما بين مجموعة الشركات الحديثة المستفيدة، مع وجود أرباح بالنسبة الى أصحاب الشركات الحاضنة، يمكن ان يسمح لمديري الشركات بأن يركزوا اهتمامهم على حل المشكلات والصعوبات الفنية الأهم في المراحل الأولى من المشروع.

(د) تشجيع المشاريع المشتركة مع الشركات الأجنبية ولا سيما بالنسبة الى المنتجات التصديرية. ويمكن اجتذاب الشركات الاجنبية بواسطة عروض من المقاولين المحليين الذين لديهم مشاريع تم اعدادها بصورة جيدة، ومنتجات ذات قيمة مضافة ومزايا نسبيّة عالية، و/أو منتجات مصنّعة حسب الطلب تتوفر لها فرص تسويقية سانحة؛

(هـ) وأشار الاجتماع الى الدور الهام الذي يمكن ان تقوم به المنظمات غير الحكومية في عملية استيعاب العائدين، وكذلك في خفض مستوى البطالة في بلدانهم من خلال التدريب وتحديد الفرص وتوفير تغطية للمساعدات الحكومية والدولية وغير ذلك؛

هذا وينبغي لمختلف المنظمات غير الحكومية أن تبذل جهوداً دؤوبة للتنويه بوجودها والترويج لأنشطتها وزيادة اتصالاتها مع الجهات المانحة والجهات المستفيدة التي تتعامل معها. ولهذا الغرض، أوصى الاجتماع، بزيادة الدعم الذي توفره الحكومات والمنظمات الاقليمية والدولية للمنظمات غير الحكومية.

٢- التوصيات الموجهة الى حكومات العائدين

(أ) استعرض المشاركون في الاجتماع مختلف التدابير التي اتخذتها الحكومات لتوفير المساعدة العاجلة لمواطنيها العائدين واعانتهم على التكيف مع الظروف المحلية وتعزيز استيعابهم في مجتمعاتهم بما في ذلك استيعابهم في الاقتصاد الوطني. وأعرب الحاضرون في الاجتماع عن دعمهم القوي لهذه التدابير ودعوا الحكومات المعنية الى النظر في امكانية اتخاذ تدابير اضافية في هذا الصدد لتخفيف محنة العائدين الذين فقدوا جميع ممتلكاتهم ومدخراتهم ولم يبق لديهم أية موارد او فرص للعمل في المستقبل القريب. وأشار المشاركون في الاجتماع الى أنه لا ينبغي النظر الى هذه التدابير على أنها منافسة للجهود الحكوميّة الرامية الى تعزيز تنمية الاقتصاد الوطني، وخفض نسبة البطالة وتقديم المساعدة الى الفئات المحتاجة الأخرى؛

(ب) ورأى المشاركون ان هناك حاجة للافادة من هياكل/مؤسسات خاصة للمساعدة في توفير الخدمات العاجلة وقصيرة الأجل الى العائدين وبوجه خاص للحد من العقبات الادارية والاجراءات الروتينية المعتادة. واقترح انشاء هيكلين حكوميين على النحو التالي:

'١' فريق عمل استشاري رفيع المستوى، على غرار الفريق الذي انشىء في الجمهورية العربية السورية، يكون مسؤولاً أمام أعلى سلطة في الحكومة. ويقوم هذا الفريق أو يساعد في القيام بأداء أي من المهام التالية او جميعها:

- توفير احصاءات موثوقة عن عدد العائدين وتكوينهم ومهاراتهم وامكانياتهم المالية وما الى ذلك؛

- توفير المعلومات عن تجربة البلدان الاخرى (خصوصا البلدان العربية) في معالجة حركة اليد العاملة الكبيرة داخل البلدان وخارجها؛

- اعداد توصيات محددة لتخفيف الاجراءات الروتينية وزيادة المساعدة الحكومية وخفض الضمانات المقررة على القروض والمساعدات المالية وتطوير عملية إتمام معاملات هذه القروض والمساعدات وتوفير إعفاءات ضريبية خاصة وغير ذلك من الحوافز؛

- المساعدة في البحث عن موارد مالية لتغطية النفقات المتكبدة وزيادة الخدمات المقدمة؛

- الاشراف على أعمال المكاتب الحكومية التي تقدم المساعدة الى العائدين واستعراض التقارير و/أو الشكاوى المتعلقة بأداء هذه المكاتب؛

- العمل كأداة اتصال بين العائدين وبين مختلف المؤسسات الحكومية والخاصة؛

- اقتراح الخطط التي تتعلق بالتدابير الأطول أمداً لاستيعاب العائدين في الاقتصادات المحلية.

'٢' ولتعزيز مساعدة العائدين واستيعابهم، يمكن ان يكون هناك مستوى آخر من المؤسسات الحكومية، التي تتولى تقديم الدعم، على المدى القصير والمتوسط، وتكون كذلك معنية باقامة أو تعزيز الادارات والوكالات الحكومية الخاصة (وخدماتها)، ومنها على سبيل المثال:

- مكاتب لخدمات الارشاد؛
- خدمات مرافق أساسية وخدمات دعم؛

- دوائر احصائية حسنة التجهيز، تركزّ بوجه خاص على المعلومات المتعلقة بالصناعة والأعمال التجارية؛

- مكاتب للتوجيه والاعلام وما الى ذلك.

(ج) ومن بين خدمات المساعدة الخاصة التي يمكن توفيرها أيضا الى العائدين بصفة مؤقتة وعلى المدى المتوسط، ما يلي:

'١' برامج توجيه خاصة لتعريف العائدين بالظروف المحلية (الاقتصادية والاجتماعية ...الخ) والتركيز على التطورات الاخيرة التي قد تكون بالغة الأهمية بالنسبة لعملية الاستيعاب؛

'٢' برامج للتدريب واعادة التأهيل لإعداد العائدين شبه المؤهلين لشغل ما يتوفر في السوق المحلية من وظائف تتطلب مهارات معينة؛

'٣' توفير قروض خاصة ميسرة لبدء مشاريع أعمال جديدة، وللاسكان وما الى ذلك؛

'٤' حوافز خاصة للشركات القائمة لاستيعاب المزيد من العائدين الذين لديهم مهارات خاصة غير متوفرة في السوق المحلية، الخ...

(د) وقد لاحظ المشاركون في الاجتماع ان مسألة استيعاب العائدين على المدى الطويل في الاقتصاد المحلي يجب أيضا تناولها في اطار تحسين الاقتصاد الوطني وخفض مستوى البطالة. ولاحظ المجتمعون أيضا أنه على الرغم من ان أزمة الخليج الاخيرة أدت الى حدوث أضخم عودة لليد العاملة المغتربة الى البلدان المرسلة لليد العاملة، فإن هذه ليست هي المرة الأولى التي يحدث فيها ذلك. فقد أدت أحداث أخرى تتصل بالظروف الاقتصادية غير المستقرة في المنطقة في العقود الماضية الى تدفق موجات من اليد العاملة وتشرد اعداد هائلة من «العائدين»، مثل العائدين من بلدان الخليج بسبب الكساد الذي ساد منتصف الثمانينات؛ وعودة اليمنيّين من بلدان القرن الافريقي بسبب الاحداث التي شهدتها، وعودة المصريين من العراق في نهاية الحرب العراقية الايرانية، وعودتهم من ليبيا بسبب الاختلافات السياسية؛ والنزوح القسري المستمر لليد العاملة من الاراضي الفلسطينية المحتلة ومن لبنان نظرا للاضطرابات السائدة هناك الخ... . ومع مراعاة الملاحظات الواردة فيما تقدم، فقد قدم الاجتماع الى الحكومات المعنية التوصيات التالية:

'١' اعداد خطة وطنية عامة شاملة لخفض بطالة تفاقمت بسبب كثرة عدد العائدين وكذلك لتخفيف أثر عودتهم المفاجئة على الاقتصاد الوطني، على أن تتضمن الخطة ما يلي:

- تحسين أداء الوكالات العامة فيما يتعلق بالبطالة، ومراكز التوظيف ومؤسسات التدريب الخ...؛

- النظر في امكانية تقديم المزيد من المساعدات والحوافز لبدء مشاريع تجارية جديدة، وبوجه خاص الشركات المتوسطة والصغيرة؛

- البحث عن أسواق جديدة للتصدير وتشجيع توقيع الاتفاقات الثنائية والمتعددة الاطراف، ذلك أن هذه الأسواق ستساعد على توفير فرص عمل اضافية واجتذاب الاستثمارات الاجنبية والمشاريع المشتركة وخفض حالات العجز في موازين المدفوعات، الخ؛

- التفاوض مع البلدان المستقبلة لليد العاملة فيما يتعلق بامكانية اعادة استيعاب بعض العائدين و/أو استيعاب المنتجات والخدمات المنتجة في بلدانهم الأصلية.

'٢' اعداد خطط تنمية وطنية طويلة الأجل تراعي بجدية المسائل المتصلة بحركة اليد العاملة الواسعة النطاق، أي ايفاد اليد العاملة المطلوبة الى اسواق العمل الخارجية واستيعاب اليد العاملة العائدة بصورة طوعية أو بأخرى. وواقع الحال في المنطقة أن أسواق العمل الخارجية فيها مؤقتة، أي أن نسبة صغيرة جدا فقط من العاملين الذين يغادرون بلدانهم الأصلية يفكرون في الاقامة بصورة دائمة في البلدان المستقبلة لليد العاملة بسبب تشدد قوانين الهجرة في هذه البلدان.

٣- <u>التوصيات الموجهة الى المنظمات الاقليمية والدولية</u>

(f) لاحظ المجتمعون لدى استعراضهم لتاريخ المنطقة المتسم بالاضطرابات والنزاعات السياسية المستمرة، ان التعاون الاقليمي لا يزال مستمراً بعد جميع الاضطرابات والنزاعات السابقة. وفي هذا الصدد، أكد المشاركون على أهمية التعاون الاقليمي بالنسبة لجميع البلدان المعنية. ودعا الاجتماع الى بذل جهود دؤوبة لتعزيز مؤسسات التعاون الاقليمي و/أو وضع آليات للتعاون الاقليمي تتجاوز أية خلافات و/أو صعوبات، علماً بأن هذه الآليات معمول بها بنجاح في العديد من مناطق العالم. كما أشار الاجتماع الى الصعوبات الجمة التي أحدثها تدفق العائدين بسبب أزمة الخليج.

وأكد الاجتماع على الحاجة الملحة لتقديم المساعدة الدولية لجميع حكومات المنطقة المعنية باستيعاب العائدين من العمال المهاجرين. كما أكد على ضرورة اعادة تنشيط التعاون والتنسيق على الصعيد الاقليمي لصالح جميع بلدان المنطقة، بما فيها البلدان المرسلة لليد العاملة وكذلك البلدان المستقبلة لها التي تأثرت بغياب اليد العاملة الماهرة وذات الخبرة العالية التي ساعدت في تحقيق التقدم والرفاهية في هذه البلدان. ولهذا الغرض أوصى الاجتماع بما يلي:

'١' مع الاشارة الى مبادرة من اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادىء (الاسكاب)، اقترح الاجتماع بدء حوار مع بلدان الخليج. ودعا المجتمعون الاسكوا وجامعة الدول العربية ومنظمة العمل العربية وجميع المنظمات الاقليمية والدولية الأخرى المعنية الى بذل جهود جادة لجمع البلدان المرسلة لليد العاملة والبلدان المستقبلة لها في حوار ودي ومثمر. وقد يؤدي هذا الحوار المثمر الى عدد من النتائج المفيدة لجميع الاطراف، بما في ذلك:

- عودة بعض الافراد من ذوي المهارة العالية والخبرة الى وظائفهم؛

- فتح أسواق البلدان المستقبلة لليد العاملة أمام منتجات البلدان المرسلة لليد العاملة (سواء كانت من صنع العائدين أو غيرهم)؛

- اشتراك البلدان المستقبلة لليد العاملة في المشاريع الاستثمارية التي تلبي احتياجات البلدان المرسلة لليد العاملة.

'٢' ودعا الاجتماع الاسكوا ومنظمة العمل الدولية وسائر المنظمات الاقليمية والدولية المعنية الى تقديم المساعدة للحكومات في اجراء دراسة واسعة النطاق عن العائدين؛

'٣' كما دعا الاجتماع الاسكوا الى القيام، بالتعاون مع جميع المنظمات الاقليمية والدولية المختصة الاخرى، بإعداد أنشطة اضافية تتصل بالعائدين وبتعزيز التنمية الاقتصادية في نطاقها الأوسع داخل بلدان العائدين، بما في ذلك:

- عقد ندوة شاملة عن مشكلة حركة اليد العاملة الكبيرة والمفاجئة التي سببتها أزمة الخليج، وآثارها على البلدان المرسلة لليد العاملة والبلدان المستقبلة لها، والسبل والوسائل الكفيلة بتخفيف الصعوبات الناجمة عنها؛

- عقد برامج تدريبية وندوات عن المواضيع التالية: زيادة المشاريع والصناعات الصغيرة؛ البدء والاستمرار في صناعات صغيرة ومتوسطة تقوم على التكنولوجيا؛ الادارة الصناعية؛ تسويق المنتجات المصنعة؛ تحسين الانتاجية، الصيانة التشغيلية والوقائية؛ تحديد وتصميم المنتجات التي تتمتع بمزايا متميزة؛ وانشاء شركات حاضنة صغيرة في مجال الاعمال التجارية والصناعية، الخ...

(ب) ودعا الاجتماع مختلف مكاتب برنامج الامم المتحدة الانمائي في المنطقة الى القيام، بالتعاون مع الحكومات المعنية، بوضع وتنفيذ استراتيجيات وسياسات شاملة لاستيعاب العائدين في الاقتصادات الوطنية من خلال خطط تنمية شاملة. ولهذا الغرض شجع المشاركون في الاجتماع برنامج الامم المتحدة الانمائي على التعاون مع البلدان المعنية لإدراج المسائل المتعلقة باستيعاب العائدين ضمن البرامج الجارية في هذه البلدان مثل:

'١' التدريب على انشاء شركات تجارية جديدة، والتدريب، خصوصاً، على انشاء صناعات صغيرة ومتوسطة؛

'٢' تحويل المؤسسات العامة التي تحقق أرباحاً الى القطاع الخاص؛

'٣' اعادة تأهيل العائدين شبه المهرة وغير المهرة؛

'٤' اجراء مسح شامل لحالة العائدين: أعداداً وتركيباً ومهارات وموارد ...الخ؛

'٥' تحسين انتاجية الشركات القائمة وتعزيز قدرتها على المنافسة؛

'٦' تحسين بنية الادارات الحكومية وأدائها في تقديم خدمات المساعدة والارشاد.

(ج) ولاحظ المجتمعون التعاون الناجح بين الاسكوا وبين برنامج الامم المتحدة الانمائي في تعزيز روح ريادة المشاريع والمهارات في المنطقة ودعوا الوكالتين الى القيام، بالتعاون مع غيرهما من الوكالات الوطنية والاقليمية والدولية المختصة، بمواصلة التعاون في هذا الميدان وتوجيه بعض أنشطتهما نحو العائدين الذين يملكون الموارد والمهارات اللازمة؛

(د) ودعا الاجتماع وكالات التمويل الدولية المعنية الى مساعدة حكومات الأقطار المعنية والعائدين في المجالات التالية:

'١' تحديد الفرص التجارية الناجحة أمام الاستثمارات الجديدة؛

'٢' إجراء دراسات الجدوى اللازمة؛

'٣' تمويل البرامج الخاصة المهتمة باستيعاب العائدين، ولاسيما الشركات الصغيرة والمتوسطة؛

'٤' تحديد أسواق خاصة لتصدير المنتجات المحلية ذات الميزة النسبية وتحديد فرص المشاريع المشتركة الناجحة؛

'٥' تدريب وتوجيه وكالات التمويل المحلية لتحسين أدائها وزيادة قدرتها على الاستجابة لاحتياجات العائدين ومواجهة العبء الجديد الذي نشأ بسبب أزمة الخليج.

(هـ) ودعا الاجتماع جميع الوكالات المعنية الى التعاون من أجل انشاء بنك بيانات عن الاستثمارات الدولية في المنطقة؛

(و) ودعا الاجتماع الاسكوا والإسكاب الى التعاون في الأنشطة المتصلة بالعائدين من منطقة الخليج نظرا الى ان العديد من الدول الاعضاء في الوكالتين تأثرت بأزمة الخليج. ذلك أن هذا التعاون قد يؤدي الى تسهيل الحوار بين البلدان المرسلة لليد العاملة والبلدان المستقبلة لها؛ وقد يكون خطوة نحو زيادة التعاون بين الوكالتين وتعميقه.

٤- <u>التوصيات المتعلقة بالأراضي الفلسطينية المحتلة</u>

(أ) <u>توصيات على المستوى الوطني بشأن الاراضي المحتلة</u>

'١' انشاء مكتب للعمل والتوظيف لتوفير الخدمات اللازمة للعائدين. فبالرغم من ان عددا من المؤسسات الموجودة في الاراضي المحتلة يقدم خدمات شتى في هذا الصدد، فإن هناك حاجة ماسة لتركيز الخدمات في مؤسسة مدعومة واحدة يتوفر لديها ما يكفي من الموارد المالية والموظفين الفنيين. وعلى ان يشمل عمل هذه المؤسسة برامج التدريب واعادة التدريب؛

'٢' توفير الدعم على المدى القصير لمؤسسات الاقراض القائمة من خلال زيادة الاموال المتاحة وتطوير القدرة الادارية الفنية لهذه المؤسسات. وهذا أمر عاجل يستوجب اهتماما خاصا؛

"٣" انشاء مصرف فلسطيني للتنمية لتوفير الخدمات المصرفية الانمائية مثل تقديم القروض الميسرة والمنح والتسهيلات الائتمانية لمختلف قطاعات الاقتصاد خصوصاً الزراعة والصناعة والسياحة والاسكان.

(ب) توصيات على مستوى المنطقة العربية

"١" دعوة مؤسسات الاقراض الاقليمية الى زيادة دعمها المالي وتقديم المساعدة الفنية الى مؤسسات الاقراض الفلسطينية في الاراضي المحتلة؛

"٢" قيام الدول العربية باتخاذ التدابير اللازمة لتشجيع صادرات الاراضي المحتلة الى البلدان العربية.

(ج) توصيات على المستوى الدولي

"١" دعوة الامم المتحدة وهيئاتها، لا سيما منظمة العمل الدولية، الى توفير المساعدة الفنية والدعم في انشاء «مكتب العمل والتوظيف» المذكور؛

"٢" دعوة الامم المتحدة، وبوجه خاص برنامج الامم المتحدة الانمائي ومنظمة الامم المتحدة للتنمية الصناعية (اليونيدو) ومنظمة الاغذية والزراعة للأمم المتحدة (الفاو) والاسكوا، الى تقديم المساعدة الفنية لتوفير الدعم والتدريب الفني لموظفي مؤسسات الاقراض الفلسطينية وغيرها من المؤسسات؛

"٣" دعوة الامم المتحدة الى وضع برنامج خاص لاستيعاب القوى العاملة العاطلة على غرار ما قامت به دول المجموعة الاقتصادية الاوروبية.